واجب المحامي تجاه القضية العراقية من وجهة نظر العون القانوني

لا يستطيع أي شخص عادي إغفال أهمية دور القانون وأهمية إرساء فكرة العدالة في حياة أي عراقي بعد ضياع السكن والعمل وأي تأمين آخر كان يحصل عليه في فترة لا يمكن وصفها بأقل من آمنة ومستقرة لتصبح فترة إنتقالية تتسم بالتشبك والتضليل والتشتت مما يجعلها فترة كارثية بالنسبة لوضوح الحلول والرؤى لحياة الأفراد المدنيين سواء كانوا داخل العراق أو خارجه في الدول التي لجؤوا إليها مضطرين مكرهين خاضعين.

ومن هنا يمكن تخيل ماقد يتعرض له المواطن العراقي في سعيه لتحصيل حقوقه بالطريقة المشروعة بالطريقة القانونية وهو يخاف أن يقول أنه موجود، وإذا ظهر يظهر غارق في نهر من المشاكل والتعقيدات الإدارية والإجرائية، عرضة للخداع والإبتزاز وحتى السرقة.

وفي حالات كثيرة يستطيع المحامي المؤمن بقضايا أمته أن يقدم المساعدة ولو بتقديم المشورة الصحيحة فقط أو الدفاع عن الكرامة الإنسانية وحقوق المواطنين المدنيةً، من قبيل خلفيته المعرفيه وخبرته في هذه الموضوعات وباعتباره الأداه القانونية الوحيدة لذلك.
ففكرة العدالة وتثبيت أركانها أساس وجوهر مهنة المحاماة والتي يسعى إليها ويسعى لتوصيلها للناس.
والمحامي أين ما كان يدرك مأساة العراقيين داخل العراق وخارجه بسبب الجهل بالقوانين المعمول بها والذي يؤدي لضياع حقوقهم في ظل هذه الفوضى القائمة.

فبعيداً عن الصراعات السياسية والإثنية والعقائدية والطائفية والمذهبية تتمحور مشكلة المواطن العراقي في عدم قدرته على ضبط سلوكه اليومي على أساس قانوني وذلك لعدم استقرار المراكز القانونية للأفراد وذلك نتيجة للوضع السائد بغض النظر عن الرأي السياسي فيه، فالبنهاية المواطن هو الضحية لما هو قائم.

و بغية توصيف خارجي لحقيقة المعاناه اليومية للمواطن من ناحية الحقوق والواجبات فقط يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات الإجتماعية والقانونية تتلخص بما يلي:

1- عدم قدرة المواطن العراقي على تتبع حقوقه داخل وخارج البلاد.

2- انعدام ثقته بالحصول على حقه الطبيعي أدى إلى فقدان الثقة بالفاعلية القانونية مما أدى إلى البحث عن وسائل بديله بحيث أصبح هذا البحث سبباً جديداً لضياع الحقوق وتهميش القانون بالنتيجة أدى إلى فقدان القانون لهيبته كأداه ناظمة للسلوك اليومي.

3- ضعف المواطن العراقي وانغماسه بتأمين احتياجات حياته اليومية أدى إلى تنازله بالتدريج عن بعض حقوقه الأساسية كإنسان.

4- غياب الوعي ونشر الوعي القانوني والتغير في البنى القانونية باستمرار في العراق ساهم في تهميش دور القانون مما أدى ويؤدي لضياع حقوق المواطنين.

5- عدم وضوح الوضع المستقبلي للعراق دعا الناس للتركيز على حقوقهم وواجباتهم الآنية مما أبعدهم عن التفكير بتأمين المستقبل .

ومن هنا، وللعديد من الأسباب والحالات القانونية والإنسانية نحن في العون القانوني نسعى للتوصل للراسخ من هذه القوانين وإيصالها للناس، تعريفهم بالأنظمة المطبقة، تحصيل حقوقهم، إيصال صوتهم للجهات الرسمية التي لا يستطيعون الوصول إليها لبعدهم عنها أو لخوفهم من النتيجة.

نحن مجموعة من المحامين نؤمن بحقوق الأنسان العراقي بحق العيش بأمان وكرامه وتنقل وسفر وعمل والتمتع بالجنسية والحق بالإقامة وتصريح العمل والتأمين الصحي والضمان الإجتماعي، نؤمن بحق كل فرد بالتمتع بحياة طبيعية بعيداً عن الصراعات القائمة.

فيتطلب منا الوضع الآن وضع خطة عمل منهجية مهما كانت بسيطة للتصدي لمعالجة هذه المشكلة القانونية بطريقة قانونية.